

الشواخص الاجتماعية لوضعية المرأة الاغترابية في الوطن العربي

- د. مها زحلوق *
- د. علي وطفة **

مقدمة .

انتهى المؤتمر الأول لرابطة المرأة العربية الذي شاركت فيه ثلاثمائة شخصية قيادية نسائية من مختلف الأقطار العربية إلى نتيجة مفادها: «أن لامتساواة حقيقية بين المرأة والرجل في الأقطار العربية. وقد بينت المحامية منى ذوالفقار إحدى المشاركات في المؤتمر أن هناك دعوة شرسة لعودة المرأة للبيت والتنازل عن حقها في العمل بترك المشاركة في تنمية المجتمع وزيادة الانتاج».

لقد استطاعت المرأة في الوطن العربي كما هي الحال في بلدان العالم المختلفة أن تحقق انجازات كبيرة في ميادين العمل والتعليم والحياة القانونية الاجتماعية، وأن تصبح في نظر القانون إلى حد ما مكافئة للرجل في وضعياتها الاجتماعية والسياسية. وعلى الرغم من موجة التغييرات العاصفة في موقع المرأة القانوني والاداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإن الثقافة التقليدية السائدة ما زالت تقف موقفاً سلبياً إزاء المرأة وجوداً ودوراً ومصيراً.

فالرواسب الثقافية، التي تضع المرأة في مواقع القصور والدونية،

* كلية التربية - جامعة دمشق.

** كلية التربية - جامعة دمشق.

مازالت في أوج قوتها، ومازالت تجد ينباع تاريخية ثرة تدفعها إلى النشاط والحيوية في كل مرحلة أو حقبة تاريخية. وتضرب هذه الرواسب الثقافية جذورها في عمق الثقافة التقليدية التي تجعل المرأة في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل. ويتوجب على المرأة العربية على حد تعبير خليل أحمد خليل: «أن تواجه الاسطورة والتاريخ لكي تستطيع عبر مسار تحررها التاريخي أن تكتسب جديلاً حقها في الشراكة المتكافئة مع الرجل». «إن مشكلة المرأة العربية هي مشكلة الإنسانية العربية ومشكلة المرأة عامة هي مشكلة الإنسانية جمعاء لأنها تشمل المجتمع ككل، ولايعتبر مجتمعنا العربي في حالة تغيير وتطور حقيقيين إلا إذا كانت المرأة مشاركة في مسار تغيير العلاقات ومواكبة الكفاح مع الرجل».

صورة المرأة في الوطن العربي:

مؤشرات تأملية لتخلف المرأة.

كثيرة هي الدراسات التأملية التي حاولت أن ترسم صورة المرأة العربية فيما تعانیه من وضعيات قهر ودونية. وهي تلح على أن المرأة العربية مازالت تتعرض لمظاهر قهر وعبودية تتمثل في ثلاثية اغترابية هي: العبودية الجنسية حيث تتحول المرأة إلى جسد لمتعة الرجل، والعبودية الاقتصادية والتي تشير إلى استغلال المرأة في مجال الانتاج والعمل، وأخيراً العبودية المنزلية التي تكون فيها المرأة مجرد أداة لخدمة الرجل والأطفال في إطار الحياة المنزلية.

وفي صيغة أخرى تتعرض المرأة لاضطهادين: «الاضطهاد التقليدي الناجم عن شروط الحياة الاجتماعية المتخلفة البدائية»، والثاني «الاضطهاد الناجم عن التلبس البرجوازي الذي تنخدر به المرأة في حدود توهمها بأن الصورة البرجوازية للمرأة هي الصورة الوحيدة لتحررها». فمشكلة المرأة العربية جزء لا يتجزأ من مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي برتمته. وفي هذه الحقوق ترى سلوى خماس أن خضوع المرأة للرجل واستبداده عبر القرون الطويلة هو جزء ونتيجة للبيئة الاجتماعية العربية المتخلفة اقتصادياً وفكرياً واجتماعياً». وبالتالي: «فإن العلاقة بين الجنسين تقوم على ثلاثة دعائم أساسية هي المكانة الدونية التي تعيش فيها المرأة، والثانية جهل كل من الجنسين بالآخر نتيجة لسلسلة طويلة من المحرمات الاجتماعية المتعلقة بالجنس، والثالثة فهي اعتمادية المرأة اقتصادياً على الرجل».

وفي هذا السياق تؤكد أكثرية الدراسات الجارية أن تحرر المرأة مرهون بتحرر الرجل. «فثمة ارتباط قوي بين تحرر المرأة وتحرر الرجل»، على حد تعبير روجيه غارودي الذي يعتقد بأن الفارق بين المرأة والرجل فارق يستند إلى ثقافة ذكورية وإلى

عالم نظمه الرجال ولذلك فإن تحرر المرأة مرهون بدرجة تحرر الرجل من ثقافته ومن خرافات وأوهام يسخر منها الواقع في كل دقيقة. وينتهي غارودي إلى القول: «بأن تحرير المرأة مرهون بإجراء تبدلات جذرية في العلاقات الاجتماعية القائمة». في الوطن العربي تلعب الأفكار التقليدية المحافظة دورها في تبرير صيغة المرأة المتخلفة وبالتالي فإن المرأة العربية متخلفة لأنها تعيش علاقات متخلفة. وبناءً على ذلك فإن نظرة الرجل إلى المرأة يحكمها عاملان أساسيان هما: الدور الانتاجي للمرأة والأفكار المتوارثة والسائدة في المجتمع.

يعتقد إبراهيم بدران أن الرجل الذي توهم نتيجة العقد التربوية والنفسية التي عاناها ويعانيتها أنه مخلوق له الحق في التحكم والسيطرة على مصير مخلوق آخر لالشيء إلا لكونه ذكراً وكونها أنثى، إن هذا الرجل بحاجة إلى خلاص وتحرير من عقده وأمراضه بنفس الدرجة التي تحتاجها المرأة للخلاص من سيطرة الرجل التامة لها. فالمرأة تعد منذ طفولتها لدور سلبي في الحياة الاجتماعية: «فالزواج ليس لتكون فيه شريكة حياة بل لتكون موضوع اشباع الرجل جنسياً ولتوفير مطالبه المادية والعاطفية»، ولا يترك للمرأة أن تتصور نفسها خارج نطاق دورين اثنين هما: دور الزوجية ودور الأم».

إن الطريق أمام التحرر الحقيقي للمرأة مازالت طويلة.. ومن أجل ذلك التحرر يتوجب على المرأة وعلى الرجل خوض معركة حامية لتحرير الإنسان وهي معركة تمثل جدل العلاقة بين الرجل والمرأة لأن تربية الرجل هي تربية الفرد بينما تربية المرأة هي تربية العائلة الأسرة.

يقول مصطفى حجازي في هذا الخصوص: «يتناسب القهر الذي يفرض على المرأة مع درجة القهر الذي يخضع له الرجل في المجتمع، وأن المرأة تعاني من ثلاث صيغ استلابية: الاستلاب الاقتصادي والاستلاب الجنسي والاستلاب العقائدي.. وتشكل أفضل الأمثلة على وضعية القهر والحرمان من الحقوق بكل أوجهها ودينامياتها في المجتمع المتخلف.. وتكمن في وضعيتها هذه كل تناقضات المجتمع المتخلف.

واقع المرأة العربية الراهن:

مؤشرات احصائية أمبيريقية.

إذا كانت الصورة أعلاه هي الصورة الاجتماعية التي تنعكس في الدراسات النظرية فإلى أي حد تتسجم هذه الصورة مع واقع الدراسات الأمبيريقية الجارية في الوطن العربي؟

هذا وتتحدد وضعية القهر النسوي في منظومة من المؤشرات هي: نسبة الأمية، نسبة الطلاق، تعدد الزوجات، الزواج المبكر، تعدد الزوجات، الزواج المدبر، زواج الأقارب، غلاء المهور. وسنعمل على استعراض وضعية المرأة عبر هذه المؤشرات المختلفة في سورية وفي الوطن العربي.

أولاً: نسبة الأمية:

يشير أنطوان رحمة إلى أن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة جداً في صفوف النساء العربيات، وقد بلغت هذه النسبة ٧٣٪ بالنسبة للنساء اللواتي يتجاوزن الخامسة عشرة من العمر. أي أن هناك ٣٣ مليون أمية. ويضاف إليهن ١٢ مليون أمية يقف تعليمهن عند حدود الامام بالقراءة والكتابة. وبيان دلالة هذه الأرقام نذكر أن نسبة الأمية لدى نساء المجتمعات المتقدمة لمختلف الفئات العمرية المتقدمة لا تزيد عن ٢٧٪، وأنها تنخفض في بعضها إلى ٠٥٪.

تبين دراسة عبدالمنعم فروج في محافظة الجيزة في مصر أن نسبة الأمية النسوية قد بلغت ٨٣٪ عند السيدات مقابل ٦٩٪ عند الأزواج. تبين الاحصائيات العربية ارتفاع نسبة الأمية بين الجنسين عامة، وفي صفوف النساء بوجه خاص. بلغت نسبة الأمية في الجزائر ٦٨٣٪ عام ١٩٨٢، و٦١٪ في تونس عام ١٩٨٠، و٤٩٪ في الأردن عام ١٩٧٩، و٥٦٪ في الكويت، (الحوالية الاقتصادية: ١٩٨٢).

وقد بلغت نسبة أمية النساء في سوريا ٥٥٢٪ في عام ١٩٧٩ وبلغت حدها الأدنى في لبنان ٤٤٪ ووصلت إلى ٩٨٪ في اليمن الشمالي كحد أعلى. وقد كانت نسبة الأمية في سوريا بين الإناث ٦٤٣٪ عام ١٩٧٥. وتشير الاحصائيات المركزية أن ٦٨٥٪ من مجموع أميات القطر هن من الريف وتشكل نسبة الأمية في الريف ٨١٪ بينما تبلغ ٤١٪ في المدن.

ثانياً: الزواج المبكر:

تعد مجتمعاتنا العربية في مقدمة المجتمعات التقليدية التي تسودها هذه المظاهر الخاصة بالزواج وعاداته. وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات أن الزواج في سوريا يتحدد بظاهرتين هما: ظاهرة الزواج المبكر، وغلاء المهور. لقد بلغت نسبة المتزوجات بين ١٠ - ١٤ سنة ٣٪، وتشير الدراسة أيضاً إلى أن ٣١٪ من الفتيات من الفئة العمرية ١٥ - ١٩ غير متزوجات بسبب غلاء المهور، وأن ٢٧٪ من الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ غير متزوجات بسبب غلاء المهور أيضاً.

وفي هذا الصدد يشير عبدالكريم اليافي إلى خطورة ظاهرة الزواج المبكر ولاسيما

بين الفتيات في الوطن العربي ويبين أن ظاهرة العزوبة هي ظاهرة غير سوية وليست مستحبة أو مرغوبة في البلدان العربية.

وتؤكد هاجر صادق أن ظاهرة الزواج المبكر ظاهرة سائدة في الوطن العربي حيث تبين الدراسات أن ٣٥٪ من المتزوجات قد تزوجن وهن في عمر يتراوح ما بين ١٥ - ١٩ سنة، وبينت أيضاً أن ٧١٪ من المتزوجات ينتمين إلى الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة. وتبين فوزية دياب أن هناك سمتين أساسيتين في مصر وهما الزواج المبكر وزواج الأقارب وأن الزواج المبكر له قيمة عالية عند أهل الريف وأن دوافعه هي دوافع دينية واقتصادية وقريبة.

ويبين فهد الثاقب في دراست له أجراها في الكويت أن ٥٩٪ من الفئة الاجتماعية - الاقتصادية العليا - متزوجون من أقارب، وأن ٤٠٪ منهم يفضلون الزواج أيضاً من الأقارب.

وتفيد جوليت منس في كتابها المرأة في العالم العربي بوجود حالات عديدة لفتيات صغيرات تزوجن من رجال راشدين وإلى المخاطر الصحية والنفسية لمثل ذلك الزواج على الفتيات الصغار. حيث تشير إحدى الاحصائيات أن ٤٥٪ من الفتيات بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة متزوجات.

لقد أطلقت المشاركات في المؤتمر النسائي العربي الذي عقد في الكويت عام ١٩٧٢ نداءً باجماع المشاركات فيه إلى تحريم زواج الفتيات قبل السادسة عشرة من العمر (السن الأدنى هي الخامسة عشرة في تونس والمغرب والجزائر، والسادسة عشرة في مصر، والسابعة عشرة في سوريا والأردن).

وتشير دراسة شاكر مصطفى سليم التي أجريت في الجبايش بالعراق، والتي تبين أن ٣٨٫٤٪ من رجال الجبايش متزوجون من بنات عمومتهن، وأن ٥١٫٢٪ متزوجون من نساء حملتهن، وأن ٦٢٫٢٪ من نساء أفضاذهن.

وفي سوريا تشير المعطيات الاحصائية عام ١٩٧٧ إلى انخفاض سن الفتيات عند الزواج الأول. لقد بلغت نسبة المتزوجات قبل الخامسة عشرة من العمر ٩٪ في محافظة درعا في سوريا وبلغت هذه النسبة ٣٨٫٤٪ للمتزوجات بين الخامسة عشرة والتاسعة عشرة من العمر. وبالإجمال هناك ٤٧٪ من الزيجات تكون أقل من ٢٠ سنة، وأن ٧٧٪ من الزيجات هي دون الرابعة والعشرين من العمر.

يبين التقرير الأساسي لبحث الخصوبة الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء في سوريا عام ١٩٨٢ أن ٣٤٫٥٪ من النساء المتزوجات قد تزوجن في الفترة العمرية

الممتدة من ١٥ - ١٧ سنة. ويبين التقرير أيضاً أن ٣٤٫٨٪ من المتزوجات البالغات ٢٠ عاماً من العمر (أثناء اجراء الدراسة)، قد تزوجن قبل سن الخامسة عشرة من العمر وأن ٥٧٫٧٪ منهن قد تزوجن بين سن الخامسة عشرة والسابعة عشرة من العمر. وتبين الاحصائيات على مستوى الوطن العربي انتشار ظاهرة الزواج المبكر حيث بينت الدراسات المسحية بالعينات أن ٣٥٪ من المتزوجات في الوطن العربي قد تزوجن بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة من العمر وتشير هذه الدراسات أيضاً إلى زيادة معدل الخصوبة والانجاب، وأن ٣٠٪ من المتزوجات بين ٢٥ - ٢٩ سنة قد أنجبن ستة مواليد أحياء قبل الوصول إلى سن اليأس، وتشير دراسة عبد المنعم فرج حول «مشاكل المرأة الصحية في سن الخصوبة»، التي أجريت على عينة بلغت ٥٠٠ شخص في محافظة الجيزة أن ثلثي أفراد العينة قد تزوجن قبل السن القانونية (تحت سن ١٨ سنة) وأن ٩٥٪ من أفراد العينة قد تزوجن قبل العشرين من العمر.

ثالثاً: ضعف مشاركة المرأة في العمل:

يبين أحمد جلال مراد وجود ثلاثة مواقف اجتماعية من عمل المرأة في الوطن العربي هي:

١ - الموقف الاجتماعي التقليدي الذي يحصر وظيفتها في تأدية غرض واحد هو غرض الزوجية بمفهومها الخصوصي والأمومة بمفهومها التوالدي ووفقاً لذلك فإن عمل المرأة خارج المنزل واختلاطها بالرجل أمر غير مرغوب فيه. وإذا كانت تعمل يجب عليها أن تعمل في حقل أبيها أو زوجها وليس في حقول الغرباء.

٢ - الموقف الاجتماعي التوفيقي: ويعكس شريحة اجتماعية واسعة. وهو يتسم بنظرة متحررة مع الحفاظ على التقاليد الأساسية: فهو يعترف للمرأة بحق التعليم والعمل في نطاق وظائف معينة مثل التعليم والتطريز والخياطة والتمريض.

٣ - الموقف الاجتماعي المتحرر: ويمثل تفكير أقلية اجتماعية تطالب بفتح الأبواب أمام المرأة للتعليم والعمل ومساواتها في الحقوق مع الرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية انطلاقاً من أن المرأة إنسان قادر على العمل والابداع، وقادر على تحمل المسؤولية وممارسة الحرية. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تخلف المجتمع العربي يعود لأسباب تتعلق بانعدام حرية المرأة وجعلها.

وتشير الدراسات والاحصائيات المختلفة إلى ضعف مشاركة المرأة في العمل

وانخفاض تمثيلها في قوة العمل. حيث تشير الحولية الاقتصادية لعام ١٩٨٣ التابعة لمنظمة اليونسكو أن نسبة مساهمة المرأة في العمل متدنية وهي ٧٪ في مصر، و٤٪ في السعودية ولبنان. وقد بلغت نسبة الإناث في قوة العمل في سوريا ١٦٪ من مجموع قوة العمل.

رابعاً: الطلاق وتعدد الزوجات:

تؤكد الثقافة العربية التقليدية على أهمية تعدد الزوجات وتحض عليه. إن تعدد الزوجات أمرٌ مشروع دينياً ولا يمكن الطعن فيه أو تعديله. ويلاحظ أن ظاهرة تعدد الزوجات منتشرة في الوطن العربي عموماً وأن هناك نسبة هامة من العائلات متعددة الزوجات والتي تقدر بحود ١٠٪ تقريباً في الوطن العربي.

وتجدر الإشارة أن تعدد الزوجات بدأ يأخذ اتجاهاً طبقياً بمعنى أن التعدد يوجد بدرجة أكبر عند الأغنياء. ولقد سعت دول عربية عديدة لتضييق ممارسة تعدد الزوجات بشكل رسمي. وفي سوريا تطلب المحكمة من المتقدم للزواج بثانية تقديم ثبوتيات تبين أنه قادر على اعالة أكثر من زوجة.

تشير دراسة احسان محمد الحسن في العراق أن نسبة العوائل المتعددة الزوجات كانت ٨٪ عام ١٩٤٠، وهي ٢٪ في الوقت الحاضر.

فتعدد الزوجات كما يقول نورالدين العتر: «يخل بكرامة المرأة لأن المرأة تحس أنها مسلوية الحق والكرامة مادامت تشعر بأن غيرها يشاركها قلب زوجها وحبه وحنانه». وتشير المعطيات الاحصائية لعام ١٩٨١ في سوريا أن ٣٪ من نسبة العوائل السورية توجد فيها زوجتان فقط، وتبلغ هذه النسبة ٢٢٪ للأسر التي يوجد فيها زوجتان وأكثر: (تم الحصول على هذه الأحصائيات بطلب رسمي من المكتب المركزي للإحصاء في سوريا).

ويشير المكتب المركزي للإحصاء في درعا أن نسبة تعدد الزوجات قد بلغت ٣٩٪ في محافظة درعا عام ١٩٧١.

وتشير هذه النسب الاحصائية إلى أهمية ظاهرة تعدد الزوجات في سوريا حيث بلغ عدد الأسر متعددة الزوجات ٤٣٦٤٠ أسرة من أصل ١٣٥٢٨٨١ أسرة سورية عام ١٩٨١. بلغت نسبة الطلاق في سوريا ٣٤٪ في صفوف العمال عام ١٩٧٠ وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٢٪ في صفوف المهن الحرة عام ١٩٧٥ وانخفضت إلى ٣٠٪ عام ١٩٨٣، وقد بلغت حالات الطلاق ٤٤٪ في السنوات الثلاث الأولى من الزوجات عام ١٩٧٥ وارتفعت إلى ٥٧٪ عام ١٩٩٣.

خامساً: الزواج المدبر:

يُعد الزواج المدبر إحدى العادات الاجتماعية المتأصلة في مجتمعاتنا العربية. ويعني الزواج المدبر أن يقوم الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء بتنظيم عملية الزواج بين الراغبين في الزواج دون تدخل مباشر منهما، حيث لا تسمح العادات والتقاليد في بعض البيئات الاجتماعية العربية اختيار شريك الحياة، وهذا ما تشير إليه إحدى الدراسات العراقية: «لا تسمح العادات والتقاليد للرجل باختيار زوجته بنفسه ولا يسمح له بمشاهدتها أو الاختلاط بها قبل ليلة الزواج».

حيث توكل مسألة الزواج واختيار الزوجة لعائلته. وتكمن صلاحية الزوجة في السمات التالية: الشرف، السمعة، المظهر الخارجي وسمعة العائلة.

ولا تسمح العادات والتقاليد للمرأة بمصارحة عائلتها حول موضوع زواجها أو الرجل الذي تنوي الزواج منه. وأهل الزوج هم الذين يختارون الزوجة لولدهم.

ويشير برهوم في دراسة له حول ٢٥٠ حالة من المطلقات الأردنيات أن الخطبة والزواج بموافقة الأهل وتببيرهم: ٧٧٪ من أفراد عينة دراسته وهن من المطلقات تم تعارفهن مع أزواجهن عن طريق الأقارب وهي الطريقة المفضلة في اختيار شريك الحياة، وأن ٢٢٪ عرفن أزواجهن عن طريق الأصدقاء.

وتبين أمال عبدالرحيم في دراسة لها في سوريا حول الطلاق أن ٧٧٪ من أفراد عينتها البالغ ٢٤٧ حالة اختاروا زوجاتهم بطريقة الزواج المدبر عن طريق الأهل، وأن ١٢٪ اختاروا زوجاتهم بطريقة معاصرة.

وتشير خماس في هذا الخصوص أن أول ما يمكن ملاحظته في واقع المرأة هو: «انعدام حرية المرأة في اختيار شريكة الحياة». وتتابع الباحثة قائلة: «إن الأسلوب الذي تم به الزواج في المجتمع العربي عموماً يعكس إلى حد كبير التركيب الاجتماعي للمجتمع».

وفي تحقيق أجرته مجلة حواء في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٧ مع عدد من الفتيات الجامعيات تحت عنوان: «الفتاة الجديدة»، تبين أن معظم الفتيات تشكين من عدم حرية الفتيات في اختيار زوجها. وتشير إحدى الدراسات التي أجريت في بغداد في حي «الجيل»، أن ٤٦ عائلة من أصل ٥٠ عائلة عمالية تعتقد بجدارة التقاليد الموروثة حول اختيار الشريك عن طريق الزواج المدبر. وأن جميع العائلات المذكورة سابقاً أكدت على إعطاء الرجل حقه في اختيار زوجته بنفسه.

وفي سوريا يلاحظ أن بعض الأوساط الاجتماعية التقليدية تمارس فعلها في تدبير

الزواج بين الشباب دون تدخل منهم، ومما يؤسف له أنه لم يتم العثور على دراسات ميدانية تقارب الواقع في خصوص هذه المسألة.

سادساً: زواج الأقارب:

من ظواهر الزواج وعاداته التقليدية في الوطن العربي ظاهرة زواج الأقارب. هذا ما تؤكدته الدراسات والأبحاث والملاحظات في كثير من أصقاع الوطن العربي وأقطاره. تبين دراسة علي الزعل التي أجريت في جامعة اليرموك في الأردن أن ١٧٪ من عينة الدراسة وهم من الطلاب البالغ عددهم ١٤١ طالب وطالبة، أنه كلما اتجهنا في فئات العُمُر نحو فئات العُمُر العليا ارتفعت وتيرة تأييد زواج الأقارب، وأنه كلما صغر عُمُر المستجوبين قل تأييدهم للزواج من بنت العم.

تشير دراسة فوزية دياب أن زواج الأقارب ظاهرة عامة في أرياف مصر، وأن أم الزوج هي التي تقوم بعملية الاختيار. يأخذ الزواج من الأقارب أهمية خاصة ويتجلى ذلك في أمثال شعبية معروفة مثل: «الضُفُر مايبتلعش من اللحم، والدم مايبصير ميه، نار القريب ولاجنة البعيد».

سابعاً: حجاب المرأة:

يقول قاسم أمين: «لو لم يكن في الحجاب غير أنه مناف للحرية الإنسانية، وأنه صار بالمرأة إلى حيث يستحيل عليها أن تتمتع بالحقوق التي خولتها لها الشريعة الغراء والقوانين الوضعية فجعلتها في حكم القاصر لاتستطيع أن تباشر عملاً بنفسها مع أن الشرع يعترف لها في تدبير شؤونها المعاشية بكفاءة مساوية للكفاءة عند الرجل وجعلها سجيناً رغم أن القانون يعتبر لها من الحرية مايعتبره للرجل».

«فالتجارب هي أساس العلم والأدب الحقيقي والحجاب مانع للمرأة من ورود هذا المنبع لأن المرأة التي تعيش في بيتها ولاتبصر العالم إلا من نوافذ الجدران أو بين ستار العربة ولاتمشي إلا وهي كما قال الأمير علي القاضي (ملتفة بكفن لايمكن أن تكون إنساناً حياً شاعراً بأحوال الناس، قادراً أن يتعايش معهم)».

يفرق صفوح الأخرس بين عصرين هما: عصر الحجاب، وعصر التطور الاجتماعي ومسؤولية انتقاء الزوجة في عصر الحجاب تقع على عاتق الأم مباشرة، ويشاركها الأب في تحمل جزء من المسؤولية.

ويذكر صفوح الأخرس في كتابه: «تركيب العائلة العربية»، ومن خلال عينة احصائية أن ٥١٪ من الزوجات الدمشقيات يخرجن متحجبات بحجاب عادي، أو شرعي. وأن ٢٨٪ يخرجن بغطاء رأس (منديل). وأن ٢١٪ يخرجن سافرات.

ثامناً: المهور:

يُعد المهر من العادات المتحكمة في المجتمعات التقليدية وتتجاوز هذه العادة في البلدان العربية حدود الرمزية التي تشير إليها النصوص الدينية وتحوله إلى صيغة تجارية خالصة.

ويتبدى ذلك في ارتفاع جنوني لمهور النساء والأصح لثمن المرأة، وخاصة في المجتمعات وفي الشرائح الاجتماعية الأكثر تقليداً.

وفي هذا الصدد يشير أبو علي ياسين في كتابه: «أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي». وأن المهر النقدي يشكل نسبة ٧٠٪ في مجتمعنا السوري وأنه مازال يحتل مكانة رفيعة في الأهمية.

وفي دراسة أجراها الاتحاد النسائي بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء عام ١٩٧٦ على ١٢٤٨٣ أسرة بنسبة ٣٢ ألف من مجموع الأسر البالغ عددها مليون و٢٨٧ ألف أسرة، تبين أن متوسط المهر الذي يدفعه الشباب بلغ عام ١٩٧٦ ٤٠٠٠ ليرة سورية، وأن متوسط المهر المؤجل عند الطلاق هو ٣٠٠٠ ليرة سورية. ويشير البحث المذكور أن المهر قد ارتفع وسطياً خلال العشر سنوات الماضية ١٩٦٦ - ١٩٧٦ بنسبة تتراوح بين ٨٧٪ - ٩٠٪.

الخلاصة:

تتعدد المظاهر الاجتماعية للقهر النسائي وتتبدى في صيغ تتجلى في سباقات غير قابلة للاختزال في صورة معطيات احصائية مثل القيم الثقافية والاجتماعية التي تكرر للمرأة وضعية القهر المعهودة. ومن أشكال القهر النسائي أيضاً يمكن أن نذكر: زواج المقايضة، وزواج الاكراه، وهي ظواهر تنتشر على نحو واسع في الريف، وخاصة في المناطق الداخلية والوسطى. كما تجدر الإشارة إلى منظومة متكاملة من العادات والتقاليد التي تحد من حرية المرأة وتجعلها في دائرة اغتراب واسعة.

وتتلخص قضية المرأة وصورة القهر لديها كما يبين أحمد خليل في القضايا التالية:

- ١ - احتلال المرأة العربية أدنى نسبة بين المتعلمات في العالم.
- ٢ - أقل نسبة أجور بين العاملات في العالم.
- ٣ - بلوغهن أعلى نسبة ولادات في العالم.
- ٤ - تسجيل أعلى معدل ارتهان للذهنيات السلفية وللتقاليد البالية.